الإسكوا

الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

معالجة البنك المركزي في الحسابات القومية

أسامة الزعبي
خبير الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية

اجتماع فريق خبراء
الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية
اسطنبول، 25-27 تشرين ثاني/ نوفمبر 2015

المكونات

1. مقدمة
2. التعريف والتغطية
3. مصادر بيانات البنك المركزي
4. دمج مخرجات البنك المركزي في الحسابات القومية
5. بعض المسائل المفاهيمية الأخرى

1/1 المقدمة

تقوم البنوك المركزية بالعديد من المهام والتي يمكن تجميعها بما يلي:

1. الوساطة المالية
2. خدمات السياسة النقدية
3. الخدمات الإشرافية والرقابية على الشركات المالية

- ✓ يوصي نظام 2008 بتحديد وحدة مؤسسية مستقلة لكل من وحدات البنك المركزي التي تقوم بإنتاج هذه المجموعات من الخدمات.
- ✓ في نظام الحسابات القومية تسجل معاملات البنك المركزي بطريقة خاصة، خاصة بتلك الخدمات المتعلقة بالاستهلاك الجماعي، ومقبوضات ومدفوعات الفوائد.

1/2 المقدمة

- ✓ تعامل بعض هذه الخدمات على انها خدمات جماعية في حين يعتبر بعضها كخدمات فردية، ويقتضي الامر التفريق بين الخدمات غير السوقية وتلك التي تعتبر خدمات سوقية، اعتمادا على طبيعة الوظائف والدخل الذي يحصل عليه من تقديم خدمات.
- ✓ من الممكن أن يسمى البنك المركزي بالعديد من المسميات، مثل مؤسسة النقد، اوبنك الاحتياطي، البنك الوطني، وفي جميع الأحوال فإن وبغض النظر عن المسمى فان الوظيفة التي تقوم بها الوحدة هي التي تحدد فيما ستصنف ضمن القطاع الفرعي البنك المركزي ام لا.

2/1 التعريف والتغطية

البنك المركزي هو مؤسسة مالية وطنية تمارس الرقابة على الجوانب الرئيسية للنظام المالي.

وبشكل عام فإن المؤسسات المالية التي تصنف في هذا القطاع الفرعي هي:

- ✓ **البنك المركزي الوطني**: ويشمل أينما انطبق ذلك في كونه جزء من نظام للبنوك المركزية.
- ✓ **مجالس النقد أو هيئات العملة المستقلة** التي تصدر العملة المحلية والتي تكون مدعومة ومضمونة بالكامل باحتياطيات النقد الأجنبي.
- ✓ **وكالات النقد المركزية** ذات الأصول العامة التي تمسك مجموعة متكاملة من الحسابات، ولكنها لا تصنف كجزء من الحكومة المركزية.

من الامثلة على هذه الوكالات إدارة الصرف الأجنبي أو إصدار الأوراق النقدية أو المصرفية أو العملات

2/2 التعريف والتغطية

بعض النقاط الهامة التي لا بد من الإشارة اليها هنا:

- ✓ يتم معاملة البنك المركزي دائما على انه مسيطرا عليه من قبل الحكومة حتى لو كان من الناحية القانونية مستقل عنها حيث يعهد اليه بتنفيذ سياسة حكومية بموجب تشريع إنشاؤه.
- ✓ أما في حالة قيام الحكومة ببعض أنشطة البنك المركزي ولا يمكن فصل حسابات هذه الأنشطة في وحدات مؤسسية محددة فانه يتم معالجتها كجزء من الحكومة العامة .
- ✓ السلطات الإشرافية التي تعتبر وحدات مؤسسية مستقلة لا يتم شمولها ضمن البنك المركزي وانما يتم تصنيفها كوحدات مالية مساعدة.
- ✓ عند اعتبار البنك المركزي وحدة مؤسسية مستقلة، فيتم تصنيفه ضمن قطاع الشركات المالية حتى لو كان أساسا مُنتِجاً غير سوقياً.
- ✓ عندما تعمل البنوك المركزية في بعض الأنشطة المصرفية التجارية، فإن جميع أنشطة البنك المركزي بما فيها هذه الأنشطة تصنف تحت عنوان البنوك المركزية.

3/1 مصادر بيانات البنك المركزي

- مصدر البيانات لإدماج أنشطة البنك المركزي في الحسابات القومية هو البنك المركزي نفسه.
- تقوم البنوك المركزية بإعداد قوائم (بيانات) مالية سنوية تشمل قائمة (بيان) الدخل (حساب الأرباح والخسائر) والميزانية العمومية ويتم نشرها في التقارير السنوية للبنوك المركزية.
- يستطيع المحاسب القومي الوصول لهذه القوائم مباشرة.
- في اغلب الأحيان قد لا تلبي هذه القوائم المتطلبات التفصيلية للحسابات القومية، فما يتاح للعموم من حسابات البنك المركزي المالية لا يكون كافيا لإعداد الحسابات القومية.

3/2 مصادر بيانات البنك المركزي

- في بعض الدول خاصة النامية منها تمثل القوائم المالية جميع أنشطة البنك المركزي (السياسة النقدية، والوساطة المالية، والخدمات الإشرافية).
- الهيكل المحاسبي المتبع في اعداد القوائم المالية للبنك المركزي هو نفسه المستخدم في محاسبة الشركات المالية وغير المالية.
- تشمل الحسابات المالي للبنوك المركزية:
  - قائمة (بيان) الدخل: يشمل أنواع الدخل والنفقات المختلفة خلال السنة المالية وهو يمثل حسابات تدفق.
  - الميزانية العمومية: ويظهر بها قيم الأصول والخصوم المالية وغير المالية وتمثل حسابات مخزون.

3/3 مصادر بيانات البنك المركزي

- تظهر السياسات المحاسبية والملاحظات التوضيحية المتعلقة بالحسابات المالية للبنك المركزي ضمن القوائم المالية والتي تشمل على بيانات على قدر كبير من الأهمية عن المنهجيات المحاسبية المستخدمة لتسجيل المعاملات، بالإضافة لمعلومات إضافية عن البنود المشمولة في قائمة الدخل والميزانية العمومية.

- يمكن من خلال التعاون بين معدي الحسابات القومية والبنك المركزي توفير المزيد من البيانات التفصيلية الخاصة بالقوائم المالية لكل نشاط من أنشطة البنك المختلفة.

4/1 دمج مخرجات البنك المركزي في الحسابات القومية

- تم الإشارة سابقا الى أنواع الخدمات التي يقدمها البنك المركزي وهي (خدمات الوساطة المالية، وخدمات السياسة النقدية، والخدمات غّير آلمصنفة.

- **خدمات السياسة النقدية:**

  - تشير السياسة النقدية الى التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير في المستوى العام للأسعار ومستوى السيولة في الاقتصاد من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التي تقع تحت سيطرة البنك المركزي مثل أسعار الفائدة و عرض النقد من خلال أدوات مختلفة، مثل زيادة / خفض متطلبات الاحتياطي.

  - خدمات السياسة النقدية هي خدمات جماعية أي انها تخدم المجتمع ككل، وبالتالي فإنها تمثل مخرجات غير سوقية للبنك المركزي، وهي خدمات غير مالية.

4/2 دمج مخرجات البنك المركزي في الحسابات القومية

- **خدمات الوساطة المالية:**
  - هي خدمات فردية بطبيعتها، وتمثل مخرجات سوقية للبنك المركزي في غياب تدخل السياسة في أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي.
  - تحسب مخرجات هذه الخدمات باعتبار انها مساوية لقيمة خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة (FISIM).
- **الخدمات غير المصنفة:**
  - يمكن ان تكون مخرجاتها مسوقة أو غير مسوقة
  - تقدم البنوك المركزية عادة خدمات الاشراف والرقابة على العمليات الشركات المالية في الاقتصاد.
  - الخدمات الرقابية تصب في مصلحة الوسطاء الماليين لأن هذه الخدمات تسهم في التشغيل والأداء المالي لتلك المؤسسات.
  - قد يتقاضى البنك المركزي بدل اتعاب مقابل هذه الخدمات، وفي حال كون هذه الاتعاب تغطي تكلفة الإنتاج فان هذه الخدمات تصنف كخدمات سوقية، وتكون قيمة مخرجاته هي قيمة هذه الأتعاب، وبنفس الوقت تسجل هذه القيمة كاستهلاك وسيط في حسابات الوسطاء الماليين.

4/3 دمج مخرجات البنك المركزي في الحسابات القومية

ملخص حساب الإنتاج لوحدات البنك المركزي المختلفة

خدمات السياسة النقدية	تعتبر هذه الخدمات مخرجات غير سوقية ويتم تقديرها على أساس انها مجموع التكلفة (الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، واستهلاك راس المال الثابت، والضرائب الأخرى (ناقص الاعانات) على الإنتاج.
خدمات الوساطة المالية	تعتبر هذه الخدمات مخرجات سوقية، تقاس على انها خدمات وساطة مالية مقاسة بصورة غير مباشرة (FISIM) ويتم حسابها بنفس الطريقة التي تستخدم في حساب هذه الخدمات في البنوك التجارية.
الحالات غير المصنفة، مثل الخدمات الإشرافية	يمكن ان تكون هذه الخدمات مخرجات سوقية او غير سوقية، اعتمادا على اذا ما كان الرسوم تغطي تكاليف تقديم مثل هذه الخدمات. في حالة تصنيف هذه مخرجات هذه الخدمات على انها سوقية فإن مخرجاتها عبارة عن قيمة هذه الرسوم. أما في حالة كون مخرجات هذه الخدمات هي مخرجات غير سوقية ففي هذه

5/1 بعض المسائل المفاهيمية الهامة

- من الناحية النظرية لابد من التمييز بين المخرجات المسوقة وغير المسوقة، الا انه في الواقع العملي لابد من اخذ توافر الموارد اللازمة لعملية الفصل والاهمية النسبية لكل نوع من الخدمات قبل القيام بإجراءات عملية الفصل.
- في حالة عدم إمكانية لتمييز مخرجات البنك المركزي السوقية وغير السوقية، فإنه يتم معالجة كل إنتاج البنك المركزي على انه مخرجات غير سوقية، ويتم تقييمه على أساس انه مجموع الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين واستهلاك رأس المال الثابت والضرائب الضرائب الأخرى مطروحا منها الإعانات على الإنتاج.
- تسجل مخرجات البنك المركزي غير السوقية كإنفاق استهلاكي جماعي للحكومة العامة، على الرغم من الحكومة العامة لا تتحمل الانفاق الفعلي على هذه المخرجات.
- تسجل قيمة المخرجات السوقية هذه كتحويلات جارية (D75) من البنك المركزي، وكمقبوضات من الحكومة العامة لتغطية شراء الحكومة لمخرجات البنك المركزي غير السوقية.

5/2 بعض المسائل المفاهيمية الهامة

- قد ينظر للوهلة الأولى للخدمات التي يقدمها البنك المركزي في اغلب الأحيان للمؤسسات المالية الأخرى على أنها خدمات ذات فائدة للمجتمع ككل وبالتالي لا بد من معالجتها في الحسابات القومية كإنفاق استهلاكي حكومي، ومؤيدو هذا الرأي يستندون الى ان هذه الخدمات هي جزء من خدمات الحكومة في سياسات تنظيم السوق.
- ووجهة النظر الأخرى تنظر لهذه الخدمات على انها خدمات تنظيمية لمصلحة الوسطاء الماليين كما هو الحال ببعض الخدمات الحكومية مثل الرقابة على الدواء مثلا، ففي هذه الحالة فإن الرسوم التي يدفعها الوسطاء الماليون تسجل كاستهلاك وسيط، وكمخرجات سوقية للوحدة المنتجة في البنك المركزي، الا اذا كانت هذه الرسوم لا تغطي كلفة الإنتاج.
- معالجة معدل الفائدة الناتج عن سياسة البنك المركزي

المسؤولية الرئيسية للبنك المركزي صياغة وتنفيذ جزء من السياسة الاقتصادية.

5/3 بعض المسائل المفاهيمية الهامة

- نتيجة للصلاحيات الممنوحة له من الحكومة فقد يستخدم البنك المركزي هذه الصلاحيات في:

  - الزام الوسطاء الماليين على دفع مدفوعات دون الحصول على منفعة مباشرة مقابل ذلك، في هذه الحالة فإن العائدات التي يحصل عليها البنك المركزي تسجل كضرائب ضمنية.
  - في حالات قيام البنك المركزي بدفع دفعات لأغراض سياسية وليست تجارية، فإن هذه الدفعات تسجل كاعانات ضمنية.

مثال:

الحالة الأولى: الضرائب الأخرى على الإنتاج

بفرض ان البنك المركزي لأغراض سياسة نقدية معينة قرر ان يدفع فقط 4% على احتياطي ودائع البنوك التجارية، عندما كان سع الفائدة في السوق أي سعر الفائدة لدى البنوك التجارية (السعر المرجعي) هو 6%.

- البنك التجاري يحصل فعليا على 4%.

5/4 بعض المسائل المفاهيمية الهامة

- يتم تسجيل مقبوضات للبنك التجاري 6%، والفرق ومقداره 2% يسجل كمدفوعات ضرائب على الإنتاج.
- الحكومة تسجل مقبوضات 2% من البنك التجاري كضرائب على الإنتاج.
- تسجل الحكومة أيضا مدفوعات 2% للبنك المركزي كتحويلات جارية.
- البنك المركزي يدفع فعليا 4% للبنك التجاري. لكنه يسجل انه يدفع 6% ويحصل على تحويلات جارية من الحكومة 2%.

قيدان نظريان

الحالة الثانية: الإعانات على الإنتاج

عندما تعاني العملة الوطنية من ضغوط قد يلجأ البنك المركزي لبعض الإجراءات الخاصة، بفرض ان البنك المركزي دفع 7% كسعر فائدة، علما ان سعر السوق هو 5%، فتتم المعالجة في الحسابات القومية على النحو التالي:

- البنك التجاري حصل فعليا على 7%، فيسجل على انه حصل على 5% كفائدة، وعلى 2% كاعانة على الإنتاج من الحكومة.

5/4 بعض المسائل المفاهيمية الهامة

قيدان نظريان

- الحكومة تسجل مدفوعات 2% للبنك التجاري كاعانة على الإنتاج.
- تسجل الحكومة أيضا مقبوضات 2% من البنك المركزي كتحويلات جارية
- البنك المركزي يدفع فعليا 7% للبنك التجاري
- يسجل البنك المركزي مدفوعات فوائد للبنك التجاري 5%.
- يسجل أيضا البنك المركزي مدفوعات تحويلات جارية للحكومة 2%

الحالة الثالثة: دعم الاقتراض لبعض الصناعات

يقوم البنك المركزي أحيانا باقراض بعض الصناعات ذات الأولوية بأسعار فائدة اقل من السعر السائد في السوق، فاذا كان أسعار الفائدة في السوق على القروض 5%، الا ان البنك المركزي اقرض احدى الصناعات بفائدة 3% فيتم معالجتها في الحسابات القومية على النحو التالي:

- فعليا الصناعة تدفع 3%، الا انه يسجل مدفوعات منها 5% الا انها تحصل على 2% من الحكومة كاعانة على الإنتاج.

5/5 بعض المسائل المفاهيمية الهامة

قيدان نظريان

- تسجل الحكومة 2% كمدفوعات للصناعة كاعانة على الإنتاج.
- أيضا تسجل الحكومة مقبوضات 2% كتحويلات جارية من البنك المركزي.
- يحصل البنك المركزي على 3% ولكن يسجل لديه مقبوضات فوائد 5%.
- يسجل البنك المركزي مدفوعات للحكومة 2% على شكل تحويلات جارية.

شكـراً لاستماعكم